

هل تواصل أسعار النفط ارتفاعها إلى 60 دولاراً؟

- مرحلة تدهور أسعار الخام ربما بلغت نهايتها رغم إمكانية حدوث تراجع محدود
- تباين كبير في آراء المحللين بشأن المستوى الذي قد تبلغه الأسعار
- اعتماد المنطقة على عائدات النفط في تمويل الإنفاق العام يعمق تأثيرها بالتقلبات
- توازن الأسعار حول مستوى 60 دولاراً لن يتحقق إلا بعد نضوب فائض المعروض

دبي - فيكي كابور

على الرغم من حالة التفاؤل الكبيرة التي توافقت مع ارتفاع أسعار النفط خلال الأسابيع القليلة الماضية، وصولاً إلى مستوى 50 دولاراً للبرميل، إلا أن الشكوك لا تزال قائمة بشأن احتمالات استمرار هذا التحسن السعري، وسط تباين كبير في آراء المحللين ليس فقط بشأن المستوى الذي قد تبلغه الأسعار خلال موجة الصعود الحالية، وإنما أيضاً حيال الاتجاه الذي قد تأخذه الأسعار على المدى القصير والمتوسط، في ظل تعدد العوامل المؤثرة على مستويات الأسعار.

ويلقي هذا الغموض بظلاله على دول مجلس التعاون الخليجي، التي عانت إيراداتها بشدة نتيجة تدهور أسعار النفط دون مستوى الـ30 دولاراً في وقت سابق هذا العام.

فعلى الرغم من أن حكومات المنطقة، التي تمتلك احتياطات نقدية مؤثرة، عملت تمويل العجوزات الناجمة عن تدني إيراداتها من صادرات الخام من خلال مزيج يجمع بين السحب من احتياطياتها

النقدية الخارجية والاقتراض من الأسواق المالية، فإن استمرار اعتمادها بشكل مكثف على عائدات صادرات النفط في تمويل الإنفاق العام يجعلها عرضة للتأثر بشدة بأية تقلبات في أسعار الخام.

أين تتجه الأسعار؟

راجت خلال الأيام الماضية توقعات باستمرار تحسن أسعار الخام لتصل إلى حاجز الـ60 دولاراً في المدى المنظور، في ظل تقارير تؤكد أن إنتاج دول أوبك من الخام وصل إلى مستوى قياسي في أبريل الماضي، وهو الشهر نفسه الذي ارتفعت فيه الأسعار بنحو 20% دفعة واحدة، مسجلة أكبر صعود شهري في 7 سنوات.

وقد استطلع «البيان الاقتصادي» في هذا الملف الخاص آراء نخبة من الخبراء والمحللين من داخل وخارج المنطقة بشأن توقعاتهم لاتجاه أسعار النفط خلال المرحلة المقبلة، حيث أكد بعضهم أن الطلب العالمي على الخام استوعب الزيادة في المعروض والتي نجمت عن ارتفاع إنتاج أوبك إلى مستويات قياسية، وأن استمرار تفوق قوى الطلب على العرض يرجح

إمكانية استمرار التحسن السعري. وفي المقابل، يرجح آخرون تعرض أسعار النفط في المدى القصير إلى عمليات تصحيح تفقد جزءاً هاماً من المكاسب التي حققتها، مستندين إلى أن الصعود القياسي في أبريل نجم في جزء كبير منه عن ضعف الدولار. كما يتناول هذا الملف الخاص تأثير تحركات النفط في الاقتصاد الوطني في مختلف قطاعاته.

وشدد مختصون على أن الاقتصاد الإماراتي يعتبر الأقل تأثراً بتذبذبات أسعار النفط، على المستوى الخليجي، في ظل تنوعه، ومثانة الوضع المالي، حيث ركزت الإمارات على رفع كفاءة استهلاك وإنتاج الطاقة والتخطيط المسبق لاحتمالات تراجع الطلب العالمي على النفط. كما اتجهت الدولة إلى تبني خطط اقتصادية استعداداً لمرحلة ما بعد النفط، كما كانت الإمارات سباقة في تحرير أسعار المحروقات بهدف التأكيد على استخدام أفضل للطاقة. ورجحوا أن تكون موجة الهبوط القوي لأسعار النفط انتهت، في ظل صعوده مؤخراً، إلا أنهم لم يستبعدوا حدوث بعض التراجعات لكن بمستويات أقل حدة من ذي قبل.

بدعم من سياسات التنويع ومتانة الوض

خبراء يؤكدون لـ «البيان الاقتصادي» صلابة وم

دبي - البيان

أكد عدد من الخبراء لـ «البيان الاقتصادي» أن دولة الإمارات هي الأقل تأثراً بتداعيات تراجع النفط، على المستوى الخليجي، في ظل تنوع الاقتصاد الإماراتي، ومتانة الوضع المالي، حيث ركزت الإمارات على رفع كفاءة استهلاك وإنتاج الطاقة والتخطيط المسبق لاحتمالات تراجع الطلب العالمي على النفط. كما اتجهت الدولة إلى تبني خطط اقتصادية لما بعد النفط. كما كانت الإمارات سباقة في خفض دعم المحروقات بهدف التأكيد على استخدام أفضل للطاقة. ورجحوا أن تكون موجة الهبوط القوي لأسعار النفط قد انتهت، في ظل صعوده أخيراً، إلا أنهم لم يستبعدوا حدوث ارتدادات نزولية لكن بمستويات أقل حدة من ذي قبل.

ودعا «البيان الاقتصادي» فريقاً من الخبراء لوضع تصوراتهم حول سوق النفط، ومدى تأثيره على اقتصاد الإمارات على المدى القصير والمتوسط والبعيد. وسألنا فريق الخبراء عما إذا كان الأسوأ قد انتهى، وهل سينجح النفط خلال الفترة المقبلة إلى الصعود، خصوصاً مع تعافي أسعار الخام أخيراً، وكيف يمكن لديناميكية العرض والطلب أن تحقق في الوقت المتبقي من العام لاقتصاد الإمارات.

اتجاه الأسعار

يرى فهد إقبال رئيس قسم الجحوث الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط في «كريدي سويس» على المدى المتوسط أن أسعار النفط تتجه تدريجياً نحو الخروج من القاع، رغم وجود بعض مخاطر الاتجاه النزولي، وخاصة في ظل المناخ الحالي المتقلب. مشيراً إلى أن توازن أسعار النفط سيكون حول مستوى 60 دولاراً للبرميل، غير أن هذا المستوى السعري

من غير المرجح أن يتحقق إلا بعد نضوب الفائض من المعروض والذي قدر أن يستغرق حتى نهاية 2016. وقال: لدينا حالياً هدف 54 دولاراً لمدة 12 شهراً لخام غرب تكساس الوسيط، و 47 دولاراً لخام برنت. ويعتقد أول هانسن، رئيس استراتيجية السلع، في «سكسو بنك» أن أسعار النفط وصلت إلى أقل معدل لها. قائلاً: شهدنا خلال الأشهر القليلة الماضية بداية للتباطؤ في الإنتاج من المنتجين عاليي الكلفة خارج أوبك، وخاصة في الولايات المتحدة، حيث انهارت أكثر من 55 شركة طاقة حتى الآن هذا العام نتيجة لانخفاض الأسعار.

وأردف: سوف تتحسن أسعار النفط تدريجياً مع نهاية العام حيث تصل إلى 50 دولاراً تقريباً.

احتمالات الأسواق

وأعرب بول هوسنيل، رئيس استراتيجيات السلع في ستاندرد تشارتد، عن اعتقاده بأن تردي الأسعار في هذا العام قد توقف في هذه المرحلة، ولن يعاود خام برنت الهبوط إلى ما دون 30 دولاراً. غير أن هذا لا يستبعد احتمال التراجع إلى ما دون 40 دولاراً خلال الربع الثاني، في حين أن التوازن العالمي يتجه نحو الاستقرار.

وتوقع أن يمر السوق العالمي بمرحلة عجز في الربع الثالث، ومكاسب أقوى في النصف الثاني من العام، في ضوء تراجع مخزون الدول غير الأعضاء في أوبك بشدة، وخاصة في الولايات المتحدة. وأن يكون المعدل السعري لخام برنت فوق 60 دولاراً. يرتفع إلى 66 دولاراً في الربع الرابع، مع تحرك الأسعار إلى 70 دولاراً في 2017.

وقال سايمون ويليامز كبير الاقتصاديين في بنك اتش اس بي سي الشرق الأوسط: إن ارتفاع أسعار مزيج برنت في الربع الأول من 2016 أعطى أملاً بأن أسعار النفط وجدت أرضية، وربما كانت في

طريق التعافي، وهي نظرة دعتها المحادثات بين أوبك وروسيا حول الإنتاج، والمخاوف المتبددة حول النظرة المستقبلية للطلب الصيني. وأضاف: تقديراتنا لأسعار النفط في 2016-2017 تبقى عند 40-45 دولاراً للبرميل، وإن مكاسب أكبر في أسعار النفط من شأنها دعم نظرة النمو المستقبلية للدول المصدرة.

معادلة العرض والطلب

وفي السياق ذاته قال إم آر راغو، المدير العام في مارمور لمعلومات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إن الانخفاض المستمر في أسعار النفط منذ يونيو 2014، مرده تغير بنسبة 2% في معادلة العرض والطلب والتي ترجمت إلى فائض مليوني برميل يومياً. في حين أثر الانخفاض المستمر في الأسعار العام الماضي على أحجام الإنتاج في الدول ذات الكلفة الإنتاجية المرتفعة. وتتوقع وكالة الطاقة الدولية أن تتوازن السوق في 2017. وكانت توقعات تجميد الإنتاج في أعقاب محادثات الدوحة بين الدول المنتجة أدت إلى الارتفاع الأخير في أسعار النفط.

وتابع: يعتقد محللو النفط في الظروف الحالية، أن الأسعار ستأرجح بين 50-60 دولاراً للبرميل في نهاية 2016.

وأعرب جيرو جونج كبير الخبراء الاقتصاديين في صندوق ميرابود لإدارة الأصول عن اعتقاده بأن أسعار النفط هي نتاج الطلب والعرض. وتوقع بأن يبقى الطلب على النفط مستقرًا بصورة عامة. ومن ناحية المخزون، توقع جونج استمرار الفائض الحالي في الإنتاج، ولعدة أسباب، ليس من الناحية الجيوسياسية فقط، وإنما لأسباب اقتصادية، حيث إن دولاً منتجة للنفط بعينها تمر بمرحلة ركود اقتصادي حادة، وتعتمد اعتماداً شبه كلي على صادرات السلع. كما أعرب عن اعتقاده بأن أسعار النفط ستبقى واقعية



بول هوسنيل:
66 دولاراً في الربع الرابع و70 في 2017



أول هانسن:
تتوقع 50 دولاراً للبرميل بنهاية العام



فهد إقبال:
خفض دعم المحروقات يحسن الاستهلاك

ارتفاع إنتاج أوبك في أبريل «بألاف البراميل يومياً»

الدولة	تقديرات أبريل	إنتاج مارس	التغير الشهري	تقديرات*
الجزائر	1100	1100	0	1150
أنغولا	1800	1780 (معدلة)	20	1870
أكوادور	555	551	4	555
اندونيسيا	722	732	-10	722
العراق	3500	3200	300	4000
الكويت	2900	3000	-100	3000
ليبيا	310	330	-20	780
نيجيريا	1690	1720 (معدل)	-30	2200
قطر	670	650	20	780
السعودية	10.270	10.190	80	11500
الإمارات	2950	2890	60	3150
فنزويلا	2440	2440	0	2500
إجمالي أوبك	33.217	32.733 معدل	484	36.657

التأثير على الإمارات

وقال فهد إقبال: كانت الإمارات سباقة في خفض دعم المحروقات بهدف التأكيد على استخدام أفضل للطاقة. ونتيجة لذلك فإننا نجد أن الإمارات ودبي خاصة أقل عرضة من الناحية الاقتصادية الكلية المباشرة على أسعار البترول من سائر دول مجلس التعاون.

وأضاف أن انخفاض أسعار النفط أثر على المعنويات التجارية والاقتصادية في الإمارات، لكنه يرى أن النمو يسير سيراً حثيثاً نسبياً بين 2016-2017.

وقال أول هانسن: أمل أن يكون انهيار الأسعار أخيراً بمثابة منبه للدول التي تعتمد كثيراً على إيرادات النفط. وحيث إن الإمارات من بين تلك الدول، فمن المنطقي أن تركز على كفاءة الطاقة

الدولة تتصدر بلدان «مجلس التعاون» في التنويع

ارتفاع الأسعار المقبل. وتقود رؤية أبوظبي الاقتصادية 2030 وخطة دبي الاستراتيجية مسيرة التنوع الاقتصادي. وتهدف الاستراتيجية إلى زيادة الاستثمارات في القطاعات الصناعية والقطاعات الأخرى الموجهة نحو التصدير، بما فيها الصناعات الثقيلة والنقل والبتروكيماويات والسياحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة المتجددة والطيران والفضاء وخدمات النفط والغاز. وقد تحقق الكثير بالفعل في هذه المجالات، خاصة في السياحة والتجارة والأقمار الصناعية والاتصالات وقطاع الطيران والطاقة المتجددة. وفي 2014، حلت الإمارات العربية المتحدة في المركز الأول من بين البلدان العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛ إذ جذبت استثماراً بقيمة 1,10 مليار دولار أميركي. وبالرغم من أن الأولويات القصيرة المدى جرى تعديلها لملاءمة الظروف المتغيرة، ما زالت الاستراتيجية الطويلة المدى كما هي. وعلى المستوى الاتحادي، تسعى الإمارات إلى تحقيق رؤية 2021، التي تهدف إلى جعل الإبداع والأبحاث والعلم والتكنولوجيا في صميم اقتصاد الإمارات القائم على المعرفة.



تنوع اقتصاد الإمارات حائط صد ضد تقلبات أسواق النفط | البيان

دبي - البيان

قالت ديما جاردنييه إن الإمارات تتصدر دول مجلس التعاون الخليجي في التنويع الاقتصادي، ومن الواضح أن الحكومة اتجهت إلى تنويع مصادر عائداتها بعيداً عن النفط. ويحتاج التنويع إلى التحول عن الصناعات التي تعتمد على النفط بكثافة. وقال ويليامز إن التنوع في اقتصاد الإمارات جعله أكثر مرونة من الدول الأخرى المنتجة للنفط.

وقال راغو إن تزايد عملية تسهيل إقامة الأعمال والارتفاع على مؤشر التنافسية خلال سنوات يشهد على التقدم الذي حققته الإمارات في تنويع اقتصادها. وأوصى بتعزيز قانون الإفلاس وضمان الائتمان خاصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وختم هانسن بالقول إن أسعار النفط سوف تستمر في الانتعاش في العامين المقبلين وستصل إلى المستوى اللازم لجذب استثمارات إلى القطاع المصرفي. وبما أن الإمارات والكويت تخططان لرفع الإنتاجية فسوف تكون تلك الدول في موقع جيد يمكنها من الاستفادة من

توصية بتعزيز قانون الإفلاس وضمان الائتمان للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

توصية بتعزيز قانون الإفلاس وضمان الائتمان للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

مع المالي ورفع كفاءة الطاقة والتخطيط المسبق

رؤنة اقتصاد الإمارات في مواجهة تقلبات النفط

بنوك الإمارات من حيث شح السيولة و ارتفاع التكلفة. وأشارت جاردنيه الى التأثير على الأسواق العقارية في الدولة خاصة دبي.

وذكر ويليامز ان التأثير كان واضحا في كل من دبي وأبوظبي لأنهما مركزا النشاط الأهم في الإمارات. ورأى راغو ان التأثير كان سلبيا على البنوك كما تشير معدلات الإقراض.

وأفاد أول هانسن بأن هناك رابطا قويا بين مؤشرات أسواق الأسهم في الإمارات وسعر النفط بطبيعة الحال، حيث ان الأخير يساعد في تحديد مدى سلامة وضع البنوك الأمر الذي له وزن كبير في مؤشر سوق الأسهم في أبوظبي والوسيلة الوحيدة للتخفيف من هذا الارتباط هو من خلال التنوع الاقتصادي.

وقال جيرو جونج: بالنظر الى البيانات نجد بالتأكيد علاقة قوية قائمة بين اسعار النفط والبورصة، وخصوصا بورصة أبوظبي. ونلاحظ انه قبل الأزمة المالية كان معدل نمو مؤشر البورصة أعلى، لأنه متوسط هذا النمو كان 7,7% منذ يناير عام 2015. وقال ان أسعار النفط وبورصة أبوظبي يسيران جنبا الى جنب.

لكن فهد إقبال يصر على ان تأثير أسعار النفط ليس كبيرا على البورصات، غير ان تأثيره كان بطريق غير مباشر على البنوك، حيث سبب ضغطا على السيولة و ارتفاع تكلفة التمويل.

وقالت جاردنيه ان النشاط تراجع في سوق العقارات بما فيها العقارات السكنية في دبي. كما ان الأمر كان له تأثيره على صناعة الضيافة وتم تعليق بعض المشاريع في أبوظبي.

وقال راغو ان معدلات النمو في قطاع البنوك ستكون متواضعة والتراجع في مشاريع البنية التحتية سوف يؤثر على القطاع العقاري مما يؤثر في دورة المدفوعات التي يمكن ان تستمر.

وقطاعات النقل والضيافة والسياحة يمكن ان تستفيد، لأن تكلفة السفر سوف تنخفض.

استيرادها من النفط. وقال هانسن ان هناك علاقة قوية بين سعر الدولار ومؤشرات أسواق الأسهم في الإمارات وسعر النفط. وأوضح ان سعر النفط يحدد سلامة وضع البنوك وهو أمر له وزن كبير على مؤشر سوق أبوظبي للأسهم، والتنوع الاقتصادي هو الوسيلة الوحيدة لتخفيف هذا الأثر.

وقال ويليامز إن أكبر عائق أمام نمو الاقتصاد الإماراتي ربما يكون القيمة التي اكتسبها الدرهم من ارتفاع سعر الدولار، الذي يضعف القدرة التنافسية لصناعات الترفيه والتجزئة، ويجعل من الصعب جذب الاستثمارات بما فيها استثمارات القطاع العقاري.

وأضاف إن الإبقاء على الارتباط بالدولار يعني ان تظل عملات المنطقة قوية من حيث القيمة الحقيقية وسعر الصرف، مما يعظم من اثر التحديات الناتجة عن متاعب قطاع الطاقة بسبب أسعار النفط خاصة المستوردين لرأس المال المعتمدين على التصدير مثل دبي.

أسواق المال

وأدى تراجع سعر النفط الى تراجع مؤشرات بورصات المنطقة ومن بينها الإمارات منذ عام 2014 لكن التراجع زاد من جاذبية الاسهم. اتفق جيرو جونج معهم في العلاقة بين اسعار النفط ومؤشرات أسواق المال.

وقال إقبال انه تاريخيا لم يكن هناك علاقة قوية بين أسعار النفط وأسواق المال لأن هناك عددا قليلا جدا من شركات النفط مدرجة في أسواق المال الخليجية. والمرة الوحيدة التي كان لتك العلاقة تأثير قوي عندما ارتفعت أسعار النفط بشكل كبير جدا مثل النصف الثاني من عام 2014. ومع الانعاش التدريجي في أسعار النفط تعتقد ان الانتباه والتركيز سوف ينصرف الى التأثير الأساسي لتراجع أسعار النفط على الاقتصاد، وسوف تراجع علاقة البورصات بالنفط ان التأثير ظهر على

الخليج تجعلها في موقع متفرد لتجاوز أزمة تراجع عائدات النفط دون الوقوع في أزمة تمويل جديدة.

واتفق معه في الرأي إم آر راغو في ان اقتصاد الإمارات هو الأكثر تنوعا بين دول الخليج، ورغم ان تراجع عائدات النفط اثر على نمو القطاعات الأخرى غير النفطية الا أن الإمارات استطاعت ان تستغل الفرصة وأن تطبق إصلاحات هيكلي لرفع القدرة التنافسية لاقتصادها، وأهم ما في هذه الإصلاحات تحرير سعر المحروقات، كما ان انفتاح اقتصاد إيران وإن الإمارات مركز تجاري ومركز للأعمال فإن هذه المكانة يمكن ان تتعزز.

قوة الدولار

قال فهد إقبال ان قوة الدولار كان لها تأثيرها على السياحة، لكنه توقع ان يزول تأثير ارتفاع سعر الدولار على السياحة بعد ان يعود لطبيعته بمجرد ان ينتهي بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (المركزي) من دورة الضغط. وبالتالي من المتوقع ان يكون هذا الارتفاع مؤقتا وسوف يخف هذا التأثير في السنوات المقبلة. لكن أول هانسن أعرب عن الاعتقاد بأن قوة الدولار تمثل تحديا بالنسبة لجميع الدول التي تربط عملتها به لكن مع ما يديه من علامات على بلوغ الذروة، فلن يكون التركيز عليه بنفس القدر في المرحلة المقبلة.

وقالت ديما جاردنيه ان قوة الدولار يمكن ان تسهم في الإبقاء على سعر منخفض للنفط، وبالتالي تراجع القوة الشرائية للدرهم بما انه مرتبط بالدولار. وقد ارتفعت قيمة الدرهم بالفعل مما يثير التساؤل إذا كانت القطاعات التي تعتمد على الطلب الخارجي سوف تستمر في جذب الطلب أو تفقد نصيبها في السوق لأنها أصبحت مرتفعة التكلفة.

وقال راغو قد يتسبب سعر الدولار في رفع قيمة السلع للدول خاصة دول الاقتصاد الصاعد مثل الهند والصين، عن طريق رفع قيمة فواتير



ديما جاردنيه:
كفاءة الطاقة المتجددة
ترفد الاقتصاد



سايمون ويليامز:
40-45 دولارا
تقديراتنا لعامين



جيرو جونج:
هناك علاقة قوية بين
أسعار النفط والأسهم

التحديات الصعوبات التي يواجهها. وأضاف ان دبي سوف تستمر في تنفيذ مشاريع البنية التحتية التي تسبق استضافة اكسبو 2020. كما أعرب عن اعتقاده بأن اقتصاد الإمارات سوف يستمر في النمو، لكن بمعدلات اقل مما كانت عليه من قبل. وسوف تستمر دبي في التقدم بفعل مشاريع البنية التحتية المطلوبة لاستضافة اكسبو 2020 مثلا، كما انه عندما ترفع العقود بالكامل عن إيران نتوقع ان تكون الإمارات أكثر المستفيدين بسبب احتمالات نمو التجارة وتدفقات رأس المال بين البلدين. والأهم من ذلك أننا لا نرى أي احتمالات لتكرار الأزمة المالية. وأشار الى ان الثروة التي تملكها الإمارات وتنوعها الاقتصادي يجعل هذا الاقتصاد أكثر مرونة مقارنة بالدول المنتجة للنفط في المنطقة. كما ان الثروات التي تملكها دول

الأسعار له تأثيره على الاقتصاد في المدى القصير، ويمكن ان يستمر هذا التأثير لفترات أطول اعتمادا على مدى تحرك أسعار النفط. والرابط الأساسي بين أسعار النفط واقتصاد الإمارات هو أن عائدات النفط تمثل 60% من عائدات حكومة أبوظبي وانخفاض العائدات يمكن أن يؤدي الى تراجع الإنفاق الحكومي وهو بدوره يمكن أن يؤثر في معدلات النمو. غير انه مع تنوع اقتصاد الإمارات مقارنة ببقية دول المنطقة نتوقع للاقتصاد ان يخرج من تأثير تراجع أسعار انط على النمو، حيث توجد قطاعات أخرى من المتوقع ان يرتفع نموها.

مشاريع البنية التحتية
وأعرب سايمون ويليامز عن توقعات إيجابية للاقتصاد الإماراتي بصفة عامة برغم

ووقف التبذير بالإضافة إلى التخطيط للفترة التي سيتراجع فيها الطلب على النفط. والتركيز على مصادر الطاقة المتجددة سيزك كميات أكبر من النفط للتصدير.

وحذر هانسن الدول المنتجة للنفط من الاعتماد الكلي عليه، وأشار الى تركيز الإمارات على رفع كفاءة الطاقة والتخطيط للفترة التي يتراجع فيها السعر العالمي والطلب على النفط والتركيز على الطاقة المتجددة سوف يتيح مجالاً لتصدير مزيد من النفط.

كفاءة الطاقة المتجددة

من جانب آخر قالت ديما جاردنيه رئيس الأبحاث في ستاندرد تشارترد للشرق الأوسط وجنوب أفريقيا انه من المتوقع ان يؤدي التركيز على كفاءة الطاقة المتجددة إلى تقوية الاقتصاد على المدى الطويل، بينما التراجع الحالي في

الارتداد الصعودي يشير إلى احتمالات توازن العرض والطلب

الضام الأميركي أعلى مستوى له منذ بداية 2016 عند 46,78 دولاراً للبرميل. وتشير الواردات الضخمة من جانب الصين إلى استقرار في اقتصادها، في وقت حدث فيه تزايد في استهلاك المحروقات في الولايات المتحدة، فيما بدأت أوروبا في الاستجابة بشكل جيد لحوافز البنك المركزي.

وبينما وقفت أسعار خام القياس الأوروبي مزيج برنت على بعد أقل من 4 دولارات عن الوصول إلى مستوى 50 دولاراً للبرميل قال بنك جيفريز الاستثماري: إن السوق يدخل مرحلة «توازن أفضل» وسيشهد نقصاً في المعروض في النصف الثاني من العام. غير أن بعض الخبراء حذروا من أن موجة الصعود جاءت مدعومة بإقبال المستثمرين على بناء مراكز مضاربة كبيرة، بينما لا تزال المخزونات مرتفعة.

وتتناسب المخزونات النفطية عكسيا مع أسعار النفط، حيث تراجع الأسعار عندما تظهر البيانات ارتفاع المخزونات، وخصوصا لدى الولايات المتحدة الأمريكية.



المخزونات كلمة السر في حركة الأسواق العالمية | البيان

دبي - البيان

في ضوء عودة الارتداد الصعودي إلى أسعار النفط، يرجح أن توازن العرض والطلب بدأ يعود إلى طبيعته. وبدأت الأسعار في الصعود مرة أخرى. وربما تستمر في هذا الاتجاه.

وأصبح السوق مدفوعا حاليا بشعور بات أكثر اقتناعا بأن المرحلة الأسوأ انتهت وأن سوق النفط العالمية تمر بمرحلة إعادة توازن .

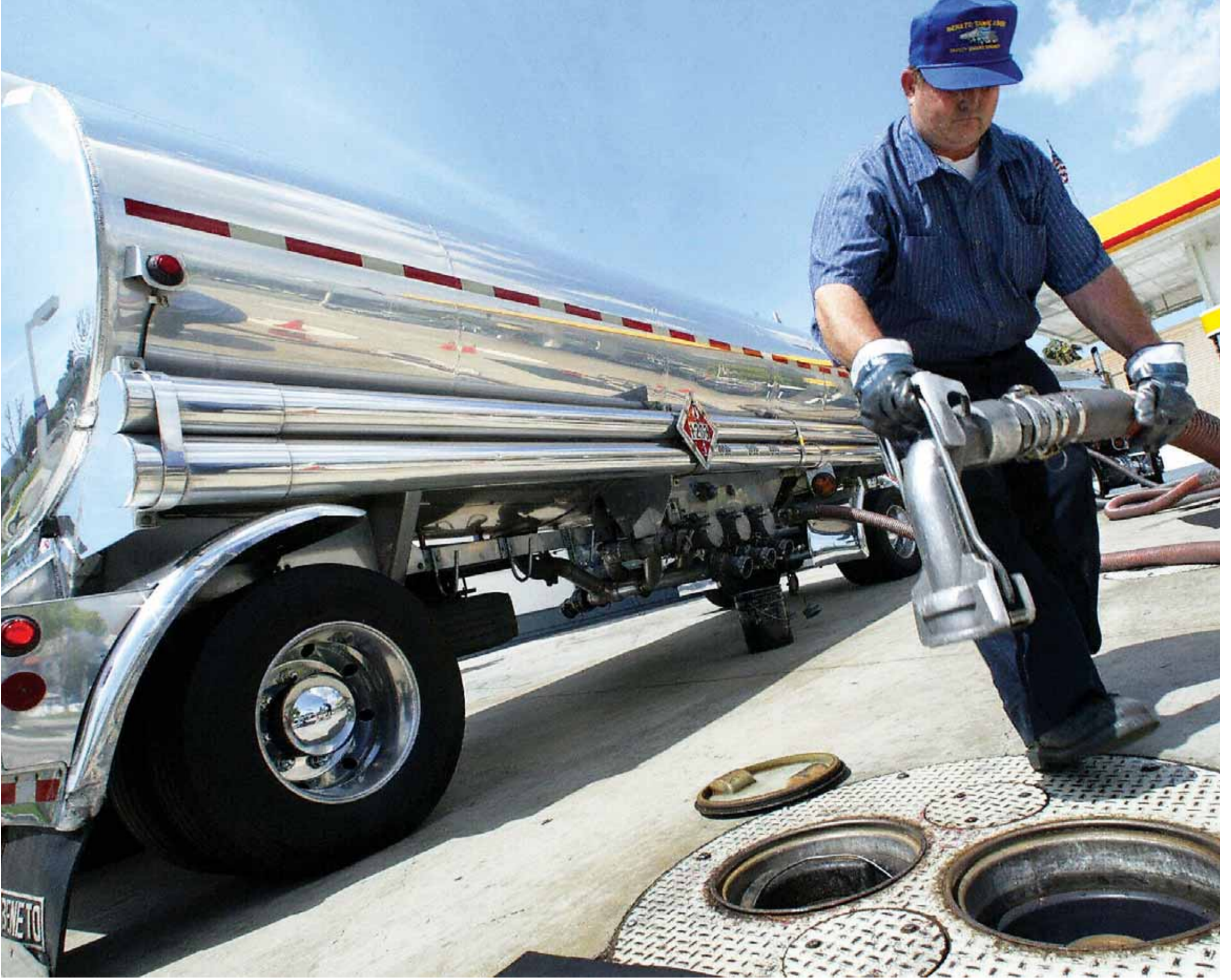
وتعافت أسعار النفط لترتفع أكثر من 75% من أدنى مستوياتها في 12 عاماً الذي سجلته في يناير لتصل إلى 48 دولاراً بدعم من مبادرة تثبيت الإنتاج، وعلامات على أن انخفاض الأسعار بدأ يحد من إمدادات المنتجين ذوي التكلفة العالية، رغم ارتفاع المخزونات وغيره من مؤشرات تخمة المعروض.

وارتفع خام القياسي العالمي مزيج برنت في نهاية الأسبوع الماضي إلى أعلى مستوى له منذ بداية العام الحالي عند 48,50 دولارا للبرميل. بينما بلغ

السوق مدفوع حالياً بشعور أكثر اقتناعاً بانتهاء المرحلة الأسوأ

الاقتصاد العالمي يحتاج مزيداً من الوقود الأحفوري خلال الـ20 عاماً المقبلة

شكوك «الصخري» تدعم ارتفاع الأسعار في المدى القريب



■ النفط لا يزال عصب الاقتصاد العالمي | البيان

رويترز في عام 1997. ويزيد إنتاج أوبك منذ أن تخلت المنظمة عام 2014 عن دورها التاريخي في الحد من المعروض لتعزير الأسعار وقادت السعودية زيادات الإنتاج. غير أن السعودية أكبر مصدر لل خام في العالم لم تعدل إنتاجها كثيراً وفق ما أظهره المسح رغم تلميحتها إلى احتمال زيادة الإنتاج بعد فشل المنتجين من داخل المنظمة وخارجها في الاتفاق على تثبيت الإنتاج خلال اجتماع عقد بالعاصمة القطرية الدوحة يوم 17 أبريل.

الزيادة الإيرانية

وسجلت إيران أكبر زيادة في الإنتاج في أبريل بعد رفع العقوبات الغربية عنها في يناير. وتريد طهران استعادة حصتها السوقية التي فقدتها وترفض الحد من إمداداتها حتى تصل إلى مستوى إنتاجها قبل العقوبات.

ويشير المسح إلى أن إنتاج إيران بلغ 3,40 ملايين برميل يوميا ليقارب مستوى إنتاجها في نهاية 2011 قبل تشديد العقوبات حين بلغ 3,50 ملايين برميل يوميا. لكن مصادر قالت إن بعضاً من هذا الخام ربما جاء من المخزون وهو ما يعطي دفعة مؤقتة لإمدادات أبريل.

ورفع العراق إنتاجه أيضاً بعدما سجل أكبر زيادة للإنتاج في أوبك عام 2015. وزادت الصادرات من جنوب العراق إلى ما قد يكون مستوى قياسياً جديداً في أبريل إذ يتوقف الأمر على ما إن كانت الناقلات التي يتم تحميلها بالخام في نهاية الشهر ستعتبر من ناقلات أبريل أم مايو. وارتفعت شحنات الخام الكردي من الشمال أيضاً.

وتوقع أبشيك نيشاد المحلل في ناتيكسيس أن يأخذ المنتجون في الولايات المتحدة كل فرصة للتحوط بصورة فعالة بمجرد أن تسنح لهم الفرصة، عندما تتعافى أسعار النفط لفترة قصيرة إما لنقص المعروض أو لمخاطر جيوسياسية. وأضاف في تقريره أنه في ضوء سلبية التدفق المالي، فسيضي وقت طويل قبل أن نرى مزيداً من الإفلاسات، إلى جانب الاندماجات والاستحوادات. وهناك احتمالاً متزايد بانخفاض الإنتاج الأميركي قليلاً أسرع مما هو متوقع في التحليلات، وربما يساعد ذلك الأسواق في استعادة توازنها، لكنها ستستغرق وقتاً حتى نهاية 2016 أو ربما مطلع 2017 لحدوث ذلك.

■ النفط يشكل 80٪ من إمدادات الطاقة عالمياً في 2035

■ الوقود الأحفوري يبقى المصدر الرئيس للطاقة مستقبلاً

■ قوة الدولار والعرض والطلب والوضع الجيوسياسي أهم المؤثرات

الشهر. وتشير المعلومات الأولية لشهر مارس إلى أن موجودات أوبك سجلت ارتفاعاً أكثر فيما ازدادت أحجام الخام الموجودة في الخزانات العامة. وأظهر مسح أجرته رويترز أن إنتاج منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) ارتفع إلى مستوى قياسي في أبريل حيث طغت زيادة الإنتاج التي قادتها إيران والعراق على أثر إضراب في الكويت وانقطاعات أخرى في الإنتاج.

تشغيل المصافي

وقدّر تشغيل مصافي النفط في الربع الأول بـ79,3 مليون برميل يوميا، أعلى من الربع الأول من 2015، متشياً مع نمو العرض والطلب. أما توقعات ناتج الربع الثاني فهي 79,7 مليون برميل يوميا، بزيادة 0,8٪ برميل يوميا على أساس سنوي، أبداً من توقعات نمو الطلب بـ1,1 مليون برميل. ويأتي النمو الصافي في النصف الأول من 2016 من مصافي الدول غير الأعضاء في منظمة أوبك.

إمدادات أوبك

وارتفعت إمدادات المعروض من أوبك إلى 32,64 مليون برميل يوميا خلال أبريل المنقضي من 32,47 مليون برميل يوميا في مارس بحسب المسح الذي استند إلى بيانات شحن ومعلومات من مصادر في شركات نفط وأوبك وشركات استشارية.

ويتماثل ذلك تقريبا مع مستوى الإنتاج في يناير الذي بلغ 32,65 مليون برميل يوميا حين أدت عودة اندونيسيا للمنظمة إلى تعزيز الإنتاج لترتفع إمدادات الدول الاثنتي عشرة الأخرى الأعضاء في أوبك إلى أعلى مستوياتها منذ تشدين مسح

المكاسب السنوية إلى 0,2 مليون برميل سنويا من 1,7 مليون برميل يوميا في شهر سابق، و2,7 مليون برميل في عام سابق. وانخفض إنتاج أوبك من النفط الخام بحدود 90 مليون برميل في مارس إلى 32,47 مليون برميل يوميا. وانخفض الوارد من السعودية في مارس لكنه حافظ على 10,2 ملايين برميل يوميا.

وقدّر تشغيل مصافي النفط في الربع الأول بـ79,3 مليون برميل يوميا، أعلى من الربع الأول من 2015، متشياً مع نمو العرض والطلب. أما توقعات ناتج الربع الثاني فهي 79,7 مليون برميل يوميا، بزيادة 0,8٪ برميل يوميا على أساس سنوي، أبداً من توقعات نمو الطلب بـ1,1 مليون برميل. ويأتي النمو الصافي في النصف الأول من 2016 من مصافي الدول غير الأعضاء في منظمة أوبك.

وارتفع المخزون التجاري في الدول المصدرة للنفط أوبك بحدود 7,3 ملايين برميل في فبراير. وعليه فإن تراكم المخزون أمام مستوى المعدل اتسع إلى 387 مليون برميل نهاية

إنتاج الإمارات

كانت الإمارات صاحبة ثالث أكبر زيادة في المعروض في أوبك في أبريل المنقضي عقب الانتهاء من أعمال صيانة في حقول نفطية تنتج خام مريان. وشهدت الكويت أكبر خفض في الإمدادات بسبب إضراب استمر ثلاثة أيام تسبب بشكل مؤقت في خفض إنتاج النفط إلى أقل من النصف والحد من عمليات التكرير. وتراجع إنتاج نيجيريا أيضاً بسبب استمرار غياب صادرات خام فوركادوس وتعطل شحنات أخرى لفترة وجيزة. وتسببت مشكلات تتعلق بالتحميل وانقطاع الكهرباء وغيرها في انخفاض إمدادات فنزويلا بما يقدر بواقع 40 ألف برميل يوميا.

يوميّاً خلال العام الماضي. وأظهرت البيانات الأولية للربع الأول من 2016، حدوث ذلك، بنمو سنوي دون 1,2 مليون برميل يوميا، بعد مكاسب 1,4 مليون برميل في الربع الخير من 2015، و2,3 مليون برميل في الربع السابق. وكانت الواردات العالمية انخفضت بحدود 0,3 مليون برميل يوميا في مارس إلى 96,1 مليون برميل مع تقلص

45 دولارا و70 دولارا للبرميل؟ ... هذا يعتمد على عدة عوامل من بينها نمو الاقتصاد العالمي، وقوة الدولار الأمريكي، وديناميكيات العرض والطلب، والوضع الجيوسياسي العالمي. وتوقعت وكالة الطاقة الدولية تراجع الطلب العالمي على النفط الخام إلى 1,2 مليون برميل يوميا خلال العام الجاري، مقارنة مع نمو بلغ 1,8 مليون برميل

دبي - البيان

ذكر تقرير حديث إن العالم، في ظل التحسن المستمر في الاقتصاد العالمي، والتوسع، بحاجة لمزيد من الطاقة لتغذية المستويات العالية من الأنشطة والمعايير المعيشية. والأهم من ذلك أن الطاقة ستكون أكثر طلباً في الـ20 سنة القادمة لتمكين الاقتصاد العالمي من النمو والازدهار. ووفقاً لتوقعات شركة الطاقة العالمية «بي بي»، فإن الوقود الأحفوري سيظل المصدر الرئيس للطاقة التي تغذي الاقتصاد العالمي، لتوفير 60٪ من احتياجات الطاقة الإضافية، وسيشكل 80٪ من إمدادات الطاقة في 2035. وبالتالي يظل النفط الخام هو المصدر الرئيس للطاقة في المستقبل المنظور.

وحتى في ظل ديناميكيات الطلب العالية التي تكبح الأسعار العالمية، فإن عدم اليقين المتزايد حول مستقبل الإمداد من منتجي النفط الصخري في الولايات المتحدة وكندا، سيظل يدعم ارتفاع الأسعار خلال الوقت الحالي وحتى نهاية العام وما بعد ذلك.

توقعات الطلب

وسيبقى الطلب على النفط متزايداً حتى في ضوء انخفاض الأسعار 75٪ من 107 دولارات في يونيو 2014 إلى 26 دولارا في يناير 2016. ورغم ذلك فهو أعلى بـ6٪ من مستوياته المنخفضة، وهو حالياً فوق 46 دولارا للبرميل وفي طريقه إلى التحسن.

فأين سينتهي النفط نهاية 2016 في ضوء التوقعات بأن يتراوح بين

توقعات بانخفاض الإنتاج إلى 500 ألف برميل

دبي - البيان

رغم الارتداد الأخير، فإن أسعار النفط الخام ما زالت أقل بكثير من 250 من مستوياتها في يونيو 2014، عندما بلغت ذروتها عند 115 دولارا للبرميل. وفيما يتوقع بعض المحللين أن ينخفض إنتاج الدول من خارج أوبك هذا العام بأعلى معدل في 25 عاماً، فإن المخزون العالمي ما زال يتجاوز الطلب بأكثر من مليون برميل يوميا.

ويتوقع بنك الاستثمار الفرنسي ناتكسيس أن ينخفض الإنتاج بأكثر من 0,5-0,6 مليون برميل يوميا هذا العام إذا بقيت الأسعار دون 50 دولارا للبرميل.



سعر البرميل مرشح لمزيد من الارتفاع | البيان